الأمم المتحدة S/2013/547

مجلس الأمن

Distr.: General
12 September 2013
Arabic
Original: English

التقرير الحادي عشر للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدَّم عملا بقرارات مجلس الأمن ١٨٨٦ (٢٠٠٩) و ١٩٤١ (٢٠١٠) و ٢٠٠٥ (٢٠١١) و ٢٠٦٥ (٢١٠٢) و ٢٠٩٧ (٢٠١٣) التي طلب فيها المجلس إليّ أن أقدم تقريرا عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون. ويغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من ١ آذار/مارس ٢٠١٣ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٣، ويتضمن ”معلومات مستكملة عن أعمال إنهاء ولاية المكتب المتكامل ونقل المسؤوليات إلى فريق قطري تابع للأمم المتحدة“ تلبية للطلب الوارد في الفقرة ٣ من القرار ٢٠٩٧ (٢٠١٣).

ثانيا – التطورات الرئيسية

٢ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شرعت حكومة سيراليون في مراجعة دستور عام ١٩٩١. وفي ١٢ تموز/يوليه، أطلقت الحكومة الاستراتيجية الثالثة للحد من الفقر في البلد، المعروفة باسم ”برنامج سيراليون لتحقيق الرخاء، (٢٠١٣-٢٠١٨)“. ولأسباب إجرائية، رفضت المحكمة العليا في ١٤ حزيران/يونيه القضية التي رفعها حزب المعارضة الرئيسي، الحزب الشعبي لسيراليون، والتي طعن فيها في نتائج الانتخابات الرئاسية التي دارت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وفي ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٣، أنهت غينيا سحب قواتها من بلدة ينغا المتنازع عليها الواقعة في مقاطعة كيلاهون الشرقية في سيراليون، وفقا للاتفاق الذي تم توقيعه في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢ مع سيراليون، بشأن نزع السلاح من هذه البلدة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتُّخِذت خطوات تحضيرية هامة لإتمام سحب مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤.

130913 130913 13-46803 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ألف – التطورات السياسية

٣ – اتسمت الحالة السياسية العامة بالهدوء والاستقرار خلال الفترة قيد الاستعراض. وفي نشرة صحفية مؤرخة ٩ أيار/مايو ٢٠١٣، أبلغت دار الرئاسة بأن الرئيس إرنست باي كوروما لن يترشح لفترة رئاسية ثالثة، عملا بتقييد فترة الرئاسة بولايتين متعاقبتين كما ينص على ذلك دستور عام ١٩٩١. وأفادت أيضا بأن عملية مراجعة الدستور لن تغيّر الحد الأقصى لعدد الولايات الرئاسية.

٤ – وفي ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣، رفضت المحكمة العليا لسيراليون الالتماس الذي قدمه الحزب الشعبي لسيراليون للطعن في نتائج الانتخابات الرئاسية التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وفي اليوم نفسه، أصدر الحزب الشعبي لسيراليون بيانا صحفيا أعرب فيه عن خيبة أمله من ''التضحية بالعدالة على مذبح المخالفات الإجرائية''. ومع ذلك دعا الحزب مؤيديه إلى التزام الهدوء بينما يسعى لإيجاد خيارات شرعية أخرى. ويجدر التذكير بأن الحزب طلب من المحكمة العليا في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ إلغاء نتائج الانتخابات بسبب مزاعم بالغش والتلاعب أثناء العملية الانتخابية. وأكدت المحكمة في الحكم الذي أصدرته، في جملة أمور، أن الالتماس لم يُقدَّم في غضون سبعة أيام من تاريخ الإعلان عن نتائج الانتخابات، على النحو المنصوص عليه في القانون ذي الصلة.

٥ – وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، أجرت اللجنة الانتخابية الوطنية انتخابات برلمانية جزئية في الدائرتين الانتخابيتين ٢٩ و ٦٢ في مقاطعتي تونكوليلي وبومبالي بعد تعيين عضوي البرلمان اللذين يمثلان هاتين المقاطعتين في مناصب وزارية. ودارت هذه الانتخابات الجزئية في أجواء سلمية رغم حدوث اشتباكات طفيفة خلال الحملة الانتخابية ورغم وجود خلافات داخل الحزب الحاكم، وهو حزب مؤتمر عموم الشعب، بشأن اختيار مرشحه عن الدائرة الانتخابية ٦٢. وحتى هذا الوقت، لم تعلن اللجنة الانتخابية الوطنية عن نتائج الانتخابات البرلمانية الجزئية التي دارت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ لاختيار المرشحين عن الدائرتين الانتخابيتين ٥ و ١٥ في مقاطعتي كينيما وكيلاهون بسبب الطعون القانونية التي لم يتم البت فيها بعدُ.

٦ – وفي ٣٠ تموز/يوليه، افتتح الرئيس كوروما أعمال لجنة مراجعة الدستور، التي سيرأسها القاضي إدموند كوان، الذي كان يشغل في السابق منصب أمين المظالم ورئيس البرلمان، للإشراف على عملية مراجعة دستور عام ١٩٩١. وتضم هذه اللجنة ٨٠ عضوا يمثلون الأحزاب السياسية المسجّلة في البلد، والمؤسسات الديمقراطية مثل اللجنة السيراليونية لحقوق الإنسان، واللجنة الانتخابية الوطنية، ولجنة تسجيل الأحزاب السياسية، فضلا

عن اللجنة الوطنية للشباب، والمجلس الوطني لرؤساء القبائل، والاتحاد الوطني للطلاب، ونقابة المحامين في سيراليون، ورابطة الصحفيين في سيراليون.

٧ - وخلال حفل الافتتاح، دعا الرئيس كوروما إلى صياغة دستور يشمل الجميع بحيث يعكس تنوّع البلد ووحدته. ودعا كذلك إلى صياغة الدستور بحيث يكون ”قريبا من الناس، وسهل الفهم والمتابعة“. وذكر الرئيس أنه ينبغي لعملية المراجعة أن تجسّد تجديد البلد وحيويته مع استخلاص العبر من الدروس المستلهَمَة من التاريخ الدستوري للبلد. وشدد على أهمية اتباع عملية المراجعة لأفضل الممارسات الدولية في مجال الصياغة الدستورية. ودعا الرئيسُ اللجنةَ إلى إجراء مشاورات عامة شاملة في جميع أنحاء البلد، وإلى استخدام الأدوات التكنولوجية المتاحة من أجل كفالة مشاركة مواطني سيراليون في هذه العملية على أوسع نطاق ممكن. وأشار أيضا إلى أن لجنة مراجعة الدستور ستقدم توصياتها بشأن العمليات المنصوص عليها في الدستور إلى الحكومة، التي ستقوم بعد ذلك باستعراضها وإحالتها إلى البرلمان. وإذا تمت الموافقة عليها، فهي ستخضع لاحقا إلى استفتاء.

٨ - وقد شرعت اللجنة في وضع خطط عملها ويُتوقَّع أن تنهي عملية المراجعة في غضون ٢٤ شهرا. وبناء على طلب من الحكومة، تقدم الأمم المتحدة وشركاء سيراليون الدوليون الدعم التقني والمالي لعملية المراجعة. وتساهم الحكومة بنسبة ٢٦ في المائة من الميزانية الإجمالية لهذه العملية وقدرها ٤,١ ملايين دولار. أما المبلغ المتبقي، فستتكفل به إدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والمفوضية الأوروبية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة لبناء السلام.

٩ - وفي آب/أغسطس، قامت لجنة تسجيل الأحزاب السياسية، بدعم من المكتب المتكامل وصندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، بتنظيم حوار بين الأحزاب بشأن عملية مراجعة الدستور دار في فريتاون، وشاركت فيه الأحزاب السياسية العشرة المسجّلة في البلد. وكان هذا الحوار يهدف أساسا لإعلام الأحزاب السياسية بالمسائل التي قد تطرأ خلال عملية المراجعة والتماس آرائها بشأنها. وأثارت الأحزاب عدة مسائل، من بينها إنشاء غرفة برلمانية ثانية، وتحقيق المساواة بين الجنسين والفصل بين مكتبي المدعي العام ووزير العدل.

١٠ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، عقدت لجنة تسجيل الأحزاب السياسية عددا من الاجتماعات مع كبار المسؤولين من الحزب الشعبي لسيراليون. وهدفت هذه الاجتماعات إلى حل المنازعة التي نشأت عن قرار اللجنة التنفيذية الوطنية للحزب الشعبي لسيراليون بمنح القيادة السياسية للحزب إلى العميد المتقاعد جوليوس مادا بيو، المرشح السابق للحزب في الانتخابات الرئاسية التي جرت في عام ٢٠١٢. وقد تدخلت الشرطة في عدة

حالات للرد على وقوع حوادث عنف شارك فيها أعضاء الحزب في مقر الحزب في فريتاون. وأثناء اجتماع دار مع قيادة الحزب الشعبي لسيراليون في ١٢ آب/أغسطس، شدد الرئيس كوروما على ضرورة الحفاظ على القانون والنظام، وأكد أن الحكومة لم تتدخل في الشؤون الداخلية للحزب. وبالتزامن مع ذلك، عُقد مؤتمر المندوبين الوطنيين للحزب الشعبي لسيراليون في أجواء سلميّة في مدينة بو، في المنطقة الجنوبية، في يومي ١٧ و ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٣. وانتخب المؤتمرُ أعضاء اللجنة التنفيذية الوطنية كما انتخب الزعيم سومانو كابن رئيسا وطنيا جديدا للجنة التنفيذية الوطنية. إلا أن فصيلا من الحزب رفض المشاركة في هذه الانتخابات وقاطع المؤتمر. ونتيجة لذلك انتُخِب أغلبية أعضاء اللجنة الجديدة دون معارضة. وفي الوقت نفسه، عقد حزب مؤتمر عموم الشعب الحاكم مؤتمر مندوبيه الوطنيين في فريتاون خلال الفترة من ١ إلى ٤ أيار/مايو ٢٠١٣، وأعاد انتخاب الرئيس كوروما زعيما ورئيسا له.

باء – التطورات الأمنية

١١ – ظل الوضع الأمني العام في البلد هادئا، ولكن وردت تقارير تفيد باحتجاز تسعة أفراد من القوات المسلحة لجمهورية سيراليون، في ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٣، بسبب عقدهم اجتماعا ''سريا وغير قانوني'' في ثكنة عسكرية في بلدة تيكوه الواقعة بالقرب من مدينة ماكيني في المنطقة الشمالية. وفي ٢١ آب/أغسطس، أكدت وزارة الدفاع صحة خبر هذه الاعتقالات وأوضحت أن التحقيقات جارية بشأنها.

١٢ – وفي ٣٠ أيار/مايو، أعلنت الحكومة عن إجراء تغييرات في صفوف مسؤولين من القوات المسلحة لجمهورية سيراليون، تضمنت، في جملة أمور، ترقية ثلاثة ضباط برتبة عميد وتقاعد ٢١ ضابطا في الجيش. وواصلت القوات المسلحة لجمهورية سيراليون وشرطة سيراليون المشاركة في عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وفي ٣١ تموز/يوليه، نُشر ٨١٠ أفراد من القوات المسلحة لجمهورية سيراليون في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وإضافة إلى ذلك، تم تكليف ١٤٤ ضابطا من ضباط الشرطة بالالتحاق بالعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وببعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ويقدم ثلاثة من كبار ضباط الشرطة المشورة الاستراتيجية بشأن بناء القدرات إلى الشرطة الوطنية في الصومال.

١٣ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب المتكامل تقديم المشورة التقنية والإرشاد والدعم إلى شرطة سيراليون من أجل تعزيز قدراتها المؤسسية وآلياتها المكلفة بالقيادة والمراقبة، ولتعزيز المساءلة والرقابة داخلها. وقام المكتب المتكامل أيضا بشراء برامجيات

وحواسيب وبتنظيم تدريبات لفائدة شرطة سيراليون من أجل تعزيز إدارة الأصول لدى جهاز الشرطة. ويجري أيضا تحسين التعاون بين القوات المسلحة لجمهورية سيراليون وشرطة سيراليون من خلال استعراض بروتوكولات المساعدة العسكرية المقدَّمة إلى السلطة المدنية. وسيتواصل تمويل هذين النشاطين بدعم من الجهات المانحة.

١٤ - وبناء على طلب شرطة سيراليون، قام المكتب المتكامل والفريق الاستشاري الأمني الدولي الذي تقوده المملكة المتحدة بتقديم المشورة التقنية إلى شرطة سيراليون بشأن استخدام القوة المميتة كملاذ أخير. وقام المكتب المتكامل والفريق الاستشاري الأمني الدولي بتقديم المساعدة التقنية إلى شعبة دعم العمليات التابعة لشرطة سيراليون بشأن استخدام الأسلحة النارية خلال الاضطرابات العامة. وأعيد بسط سلطة القادة المحليين على مختلف وحدات الشرطة من أجل تحسين المساءلة عن استخدام الأسلحة النارية.

١٥ - وساعد المكتب المتكامل والفريق الاستشاري الأمني الدولي شرطةَ سيراليون على إنشاء لجنة للنزاهة تحت إشراف الإدارة المعنية بالشكاوى والمسائل التأديبية والتحقيقات الداخلية التابعة للشرطة وذلك دعمًا للجهود الرامية إلى مكافحة الفساد. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفّذت هذه الإدارة عمليات وألقت القبض على ضباط شرطة لضلوعهم في ممارسات فاسدة. وتم إعفاء ٣٩ ضابط شرطة من مهامهم بسبب ضلوعهم في ممارسات فاسدة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٣.

١٦ - وواصل المكتب المتكامل تقديم المساعدة التقنية من أجل إنشاء لجنة مستقلة معنية بالشكاوى المقدَّمة ضد الشرطة، التي أوصي بإنشائها لأول مرة في تقرير لجنة شيرز - موزيس للتحقيق. وستضم عضوية اللجنة ممثلين عن المجتمع المدني ولجنة حقوق الإنسان. ويُرتقب عرض القانون المتعلق بإنشاء اللجنة على البرلمان في أوانه. وستكلَّف اللجنة، في جملة أمور، بالتحقيق في قضايا القتل غير القانوني الناتج عن أعمال الشرطة.

ثالثا - التطورات الاجتماعية والاقتصادية وأنشطة فريق الأمم المتحدة القطري

١٧ - في ١٢ تموز/يوليه، أطلق الرئيس كوروما استراتيجية سيراليون الثالثة للحد من الفقر المعروفة باسم ”برنامج تحقيق الرخاء (٢٠١٣-٢٠١٨)“. وتقوم هذه الاستراتيجية على ثماني ركائز: (أ) تنويع الاقتصاد لتعزيز النمو الشامل؛ (ب) إدارة الموارد المعدنية؛ (ج) التعجيل بالتقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من أجل التنمية البشرية؛ (د) القدرة التنافسية الدولية؛ (هـ) استراتيجية العمالة والعمل؛ (و) الحماية الاجتماعية؛ (ز) الحوكمة وإصلاح القطاع العام؛ (ح) الشؤون الجنسانية. وأفاد الرئيس بأن هذا البرنامج

عبارة عن خارطة طريق ستمكّن البلد من بلوغ مستوى البلدان المتوسطة الدخل والمانحة خلال فترة تتراوح بين ٢٥ و ٥٠ سنة. وبفضل هذه المبادرة، تمكنت سيراليون من تصميم ما يُعرف باسم ''رؤية واحدة، خطة واحدة'' التي يركّز عليها ''اتفاق المعونة الجديد للمشاركة في الدول الهشة'' في إطار الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال، التي أُنشئت عن طريق منتدى الحوار الدولي بشأن بناء السلام وبناء الدول الذي تشارك فيه سيراليون باعتبارها واحدة من سبعة بلدان نموذجية. وأنهى البلد أيضا تقييما لهشاشته، ونشر تقريرا عن حالة الفقر فيه. وقد أشار هذا التقرير إلى تراجع معدلات الفقر بشكل عام من ٦٦,٤ في المائة في عام ٢٠٠٣ إلى ٥٢,٩ في المائة في عام ٢٠١١. إلا أن دليل التنمية البشرية لعام ٢٠١٢، الذي صنّف سيراليون في المرتبة ١٧٧ من أصل ١٨٧ بلدا، يكشف عن تواضع تحسن التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد.

١٨ - وتشير التقديرات الأولية لصندوق النقد الدولي إلى أن اقتصاد سيراليون يسير على الطريق الصحيح نحو تحقيق نسبة النمو المتوقعة وقدرها ١٣,٣ في المائة نظرا إلى أن النمو الذي شهدته قطاعات التعدين والزراعة والبناء والتصنيع والخدمات لا يزال مستمرا. وقد سمح أداء الاقتصاد الكلي المستقر نسبيا خلال النصف الأول من عام ٢٠١٣ بالحفاظ على هذا الاتجاه. وظل معدل التضخم السنوي الوطني الذي يفوق نسبة ١١ في المائة مستقرا، ولكنه انخفض إلى ١٠,٨٦ في المائة في نهاية أيار/مايو ٢٠١٣. ويعكس ذلك أساسا استقرار الأسعار الدولية للأغذية والمنتجات النفطية، والاستقرار النسبي لأسعار الصرف، وتحسّن الإمدادات الغذائية الداخلية وصرامة السياسة النقدية.

١٩ - وخلال الفترة الممتدة من ٧ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٣، زارت سيراليون بعثة أوفدها صندوق النقد الدولي. وركزت المناقشات التي دارت بين هذا الوفد والمسؤولين الحكوميين على مواصلة دعم الاستثمار في البنية التحتية والتنمية البشرية، وتخفيض معدل التضخم إلى أقل من ١٠ في المائة، وتيسير الحصول على الخدمات المالية، وتهيئة بيئة مواتية لتنمية القطاع الخاص ولإيجاد فرص عمل. واتفق وفد صندوق النقد الدولي مع الحكومة على أن الإصلاحات الهيكلية ينبغي أن تركّز على تعزيز حشد الإيرادات وتوطيد إدارة المالية العامة بفرض سياسات اقتراض حكيمة وترسيخ الوساطة المالية.

٢٠ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، تم تسجيل نزاعات على الأراضي في عدد من المقاطعات، وهي تعزى جزئيا إلى زيادة نمو الصناعات الاستخراجية والزراعات التجارية. وفي بعض الحالات، اشتكت الأسر المالكة للأراضي من تأجير أراضي الجماعات المحلية إلى مستثمرين دون الحصول على موافقتها أو دون تقديم تعويض مناسب. وزعمت بعض

الجماعات المحلية أيضا أن الأنشطة التي تقوم بها شركات التعدين تسببت في إلحاق أضرار بالممتلكات وأثرت سلبياً في البيئة. وأعربت منظمات المجتمع المدني أيضا عن انشغالها من حيازة كيانات تجارية للأراضي الصالحة للزراعة. وفي إطار برنامج تحقيق الرخاء، أشارت الحكومة إلى عدة تحديات في مجال إدارة الأراضي. وتفكر الحكومة في بلورة استراتيجية تشمل إدخال إصلاحات على نظام ملكية الأراضي، وإشراك الجماعات المحلية في تصميم وتنفيذ العمليات ذات الصلة بها، فضلا عن إنشاء أفرقة عمل معنية بعدة قطاعات تضم ممثلين عن المجتمع المدني لمعالجة المسائل المتعلقة بالأراضي.

٢١ - ويقدم فريق الأمم المتحدة القطري المساعدة إلى الحكومة على صياغة مبادئ توجيهية بشأن الاستثمار في قطاعي الزراعة والطاقة البيولوجية. كما شرع الفريق القطري في تطبيق صك دولي بشأن الإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، إلى جانب دعم إصلاح السياسة الوطنية المتعلقة بالأراضي. وإضافة إلى ذلك، يساعد الفريق القطري الحكومةَ على إنشاء قاعدة بيانات مركزية لنظام المعلومات الجغرافية من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن المسائل المتعلقة بالأراضي، والإدارة البيئية، وإدارة مخاطر الكوارث.

٢٢ - وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، اختار ٢ ٧١٣ لاجئا ليبريا الاندماج في سيراليون. وكررت الحكومة التزامها بإصدار تصاريح إقامة وفقا لبروتوكولات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفي ٥ تموز/يوليه، نظمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واللجنة الوطنية للعمل الاجتماعي حلقة عمل تدريبية مدتها يوم واحد لفائدة الوكالات الأمنية والجهات المعنية الأخرى في مقاطعة كامبيا. وكان الغرض من حلقة العمل هذه هو تعزيز فهم قانون سيراليون الوطني المتعلق باللاجئين لسنة ٢٠٠٧ ومبادئ الحماية الدولية للاجئين.

٢٣ - وفي الفترة المشمولة بالتقرير، واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القيام بمبادرات لبناء القدرات وذلك بدعم من مكتب الأمن القومي التابع للإدارة المسؤولة عن التصدي للكوارث. وبشكل خاص، نظّم البرنامج الإنمائي دورة تدريبية لفائدة إدارة الأرصاد الجوية من أجل تحسين التنبؤ بالأحوال الجوية وتقديم خدمات عن النماذج المناخية. وأُنشئت فرقة عمل تابعة للأمم المتحدة، بتنسيق من البرنامج الإنمائي، لتعزيز الدعم المشترك الهادف للوقاية من الكوارث وإدارتها. وواصلت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة تنفيذ برنامجها لتنمية القدرات، الذي يتضمن تدريبات للمزارعين، وتيسير تشكيل حوالي ٥٠٠ منظمة من منظمات المشاريع التجارية للمزارعين، وتجهيز مراكز التجارة الزراعية بالمعدات للقيام بدور مقدمي خدمات تجارية في الأرياف وعرضَ المنتجات والمدخلات الزراعية. وأُنشئ

نظام وطني للإنذار المبكر لمساعدة البلد على التنبؤ بالتهديدات المحدقة بالأمن الغذائي والتغذوي، وعلى التخطيط والتصدي لها. وأنشئت أفرقة متعددة القطاعات للتصدي للكوارث على المستوى الوطني وعلى مستوى المقاطعات، وقد شرعت في العمل تدريجيا.

٢٤ - وواصل البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية تقديم الدعم للمجالس المحلية لإشراك القطاع الخاص في الاستثمارات المدرة للدخل في إطار البرنامج المشترك للإدارة المحلية والتنمية الاقتصادية. وفي نفس الاتجاه، يقدم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) المساعدة إلى المجالس المحلية على إنشاء نظم وإجراءات التخطيط الإنمائي الخاصة بها ولضمان مشاركة المرأة في إدارة النفقات العامة وفي عمليات الإدارة المالية على الصعيد المحلي، وذلك في سياق البرنامج الإنمائي المحلي المشترك للمساواة بين الجنسين. ويدعم هذا البرنامج مشاركة المرأة لتحقيق التوازن بين الجنسين على جميع مستويات الحكم المحلي. ويجري تخصيص استثمارات اجتماعية واقتصادية محددة من أجل إتاحة فرص عمل وفرص للقيام بأعمال تجارية وللحصول على الخدمات الأساسية مع التركيز على النساء والفتيات.

٢٥ - وقدمت منظمة الصحة العالمية المساعدة إلى وزارة الصحة والخدمات الصحية على القيام بأنشطة عمومية رئيسية، بما في ذلك في مجال التخطيط لحملة للوقاية من مرض شلل الأطفال في الربع الثاني من عام ٢٠١٣ ولتنفيذ هذه الحملة. وشملت هذه الحملة ٩٤ في المائة من البلد. ووفقا لبيانات من مصادر معنية بالشؤون الإنسانية، تم الإبلاغ عن أكثر من ١٥ ٠٠٠ حالة إسهال حاد منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وواصل البلد الإبلاغ أيضا عن حالات إصابة مستمرة بالكوليرا رغم انخفاضها خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٣. وفي المجموع، تم الإبلاغ عن ٣٦٨ حالة خلال سنة ٢٠١٣ في تاريخ هذا التقرير. وبدعم من منظمة الصحة العالمية، وضعت الحكومة خطة للتأهب والتصدي للكوليرا تشمل عدة قطاعات وتمتد على عدة سنوات من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٧. وساعدت منظمة الصحة العالمية وزارة الصحة والخدمات الصحية أيضا على توسيع نطاق أنشطتها الرئيسية المتصلة بالمراقبة وتوفير الخدمات الصحية.

٢٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدّم صندوق الأمم المتحدة للسكان مساعدات تقنية ولوجستية ومالية إلى الحكومة لإجراء الاستقصاء الديمغرافي والصحي الثاني. وستتم مراعاة نتائج هذه العملية عند تنفيذ برنامج تعداد السكان والمساكن لعام ٢٠١٤.

رابعا – إعطاء دفع لعملية بناء السلام

ألف – لجنة بناء السلام

٢٧ – في شباط/فبراير ٢٠١٣، أجرى وفد مشترك من لجنة بناء السلام يقوده رئيس تشكيلة سيراليون لدى لجنة بناء السلام، غييرمو إ. ريشينسكي، زيارة إلى سيراليون وليبريا. وتحاور الوفد مع السلطات الوطنية وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين بشأن المسائل المتعلقة بتوطيد السلام التي ستظل تستدعي اهتماما دوليا خلال مرحلة ما بعد الانتخابات. وستواصل التشكيلة التحاور أيضا مع سيراليون بشأن عناصر بناء السلام التي يتضمنها برنامج تحقيق الرخاء. ووفقا للتكليف الصادر من مجلس الأمن، فإن اللجنة ستستعرض عن كثب أنشطتها في سيراليون خلال الأشهر المقبلة من أجل تقليص دورها هناك وإطلاع المجلس على استنتاجاتها في المواعيد المحددة.

٢٨ – وسلّط الوفد الضوء على الترابط الإقليمي وعلى تشابه التحديات الماثلة والفرص المتاحة في كل من ليبريا وسيراليون، بهدف تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية، وتشجيع اتباع نهج إقليمي إزاء بناء السلام. وعقب النداءات التي وُجِّهت للجنة بناء السلام بالمشاركة على المستوى دون الإقليمي، قامت اللجنة بتوسيع نطاق جهودها للتعاون بشكل ملموس أكثر مع اتحاد نهر مانو.

باء – إعداد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

٢٩ – بناء على طلب من مجلس الأمن، وتمشيا مع سياسات الأمم المتحدة ذات الصلة، شرعت منظومة الأمم المتحدة في سيراليون في عملية إعداد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، الذي سيبدأ تطبيقه اعتبارا من عام ٢٠١٥ لمدة يمكن أن تصل إلى خمس سنوات. وحتى الآن، أكملت الأمم المتحدة والحكومة إعداد خارطة طريق إطار العمل ، وقاما بتنظيم معتكف بشأن المبادئ الخمسة لإطار العمل ، وبإكمال صياغة تقرير تحليلي عن البلد، وبتنظيم معتكف ثانٍ في آب/أغسطس لصياغة نتائج إطار العمل . ولا تزال ”الرؤية المشتركة الانتقالية للأمم المتحدة (للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤)“ تشكل إطارا تسترشد به برامج الأمم المتحدة للمساعدة على تنفيذ الاستراتيجيتين الثانية والثالثة اللتين أعدتهما الحكومة للحد من الفقر.

خامسا – المخاطر التي تهدد بناء السلام

ألف – الفساد

٣٠ – لا يزال الفساد يشكل خطرا كبيرا يهدد الحوكمة الرشيدة وبناء ثقة المواطنين في الحكومة. وأبقت لجنة مكافحة الفساد على نهجها القائم على ثلاث ركائز وهي الوقاية والتثقيف والملاحقة القضائية. وإلى جانب التشديد على جسامة هذا التحدي، واصلت اللجنة التحاور مع العديد من الجماعات بشأن ضرورة مكافحة الفساد والممارسات غير القانونية. وقامت اللجنة باستعراض الوزارات والإدارات والوكالات من أجل تحديد مواطن الضعف فيها وتقديم توصيات بإدخال تحسينات على العمليات الأكثر عرضة للفساد.

٣١ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، رفعت اللجنة أمام المحاكم ٢٦ قضية، لا سيما ضد مسؤولين عموميين، من بينهم ضباط شرطة وموظفون مدنيون، وكذلك ضد أشخاص متهمين بإساءة استخدام الأموال التي تقدمها الجهات المانحة الدولية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شرعت اللجنة في ملاحقة عدة أشخاص ضالعين في عملية احتيال مصرفي معقدة، تتعلق بمبالغ تقدر بأكثر من ٤٠ بليون ليون (حوالي ٩,٣ ملايين دولار)، وتشمل سلطة النقل في سيراليون، والهيئة الوطنية للإيرادات، وبعض المصارف التجارية.

٣٢ – وفي حين كررت لجنة مكافحة الفساد دعوتها إلى إنشاء محكمة مكرّسة لمكافحة الفساد، أوضح الجهاز القضائي في سيراليون في ٤ آب/أغسطس أنه قد تم اتخاذ إجراءات لمقاضاة المسؤولين عن القضايا التي رفعتها للجنة. وشددت السلطة القضائية أيضا على ضرورة الامتثال لإجراءات المحاكم. وانتقدت وكالة إحصاءات سيراليون، وهي وكالة حكومية، المنهجية والتقنيات الإحصائية التي استخدمتها منظمة الشفافية الدولية، وهي من منظمات المجتمع المدني، في تقريرها الصادر في ١٩ تموز/يوليه بشأن ارتفاع مستوى الرشوة في سيراليون. وشككت الوكالة في صحة ومصداقية نتائج التقرير، مشيرةً، في جملة أمور، إلى عدم وجود إطار للعيّنات وأكدت أن أحجام العينات لا تتناسب مع مجموع عدد السكان في البلدان التي شملتها الدراسة.

باء – الشباب

٣٣ – يحدد ”برنامج تحقيق الرخاء“ عددا من الأنشطة الموجهة لمعالجة البطالة التي ما زالت تمثل تحديا رئيسيا لسيراليون. وتشمل تلك الأنشطة إنشاء وحدة وطنية للخدمات التطوعية، وتوفير فرص عمل للشباب في القطاع الزراعي، وإدخال تحسينات على أطر العمل القانونية والمؤسسية المتعلقة بإدارة العمل والعمال. وخلال الفترة قيد الاستعراض، بدأت الحكومة

في إجراء مفاوضات مع شركائها الدوليين لإنشاء قرية للشباب تقدر تكاليفها بمبلغ ٣٠ مليون دولار بهدف إعداد الشباب لإيجاد فرص عمل في القطاع الخاص. وواصل فريق الأمم المتحدة القطري تقديم الدعم للجهود التي تبذلها الحكومة لمعالجة بطالة الشباب ولا سيما عن طريق تقديم المساعدة في تنفيذ البرنامج المعني بعمالة الشباب وتمكينهم، عن طريق تعزيز آليات التنسيق بين الوزارة المنشأة حديثا المعنية بشؤون الشباب والمفوضية الوطنية للشباب.

٣٤ - ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم أيضا لهيئة معنية بتطوير قطاع الأعمال من أجل تشجيع مباشري الأعمال الحرة. ولقد تلقى ١ ٠٧٦ شابا (٥٨٢ من الشبان و ٤٩٤ من الفتيات) تدريبات على تطوير الأعمال، وأمكن حتى الآن خلق ١٩٢ وظيفة، منها ١١٠ للشبان و ٨٢ للفتيات ، في القطاع الزراعي وفي قطاعات الأعمال الأخرى. وعلاوة على ذلك، تم توسيع نطاق ٣٩٦ مشروعا من المشاريع التجارية التي يديرها الشباب، ومنها ١٠٨ للشبان، و ٢٨٨ للفتيات)، عن طريق أموال درّتها مشاريع تمويلية بالغة الصغر. ومن أجل تشجيع مباشري الأعمال الحرة على الامتثال لأحكام القانون، سُجّلت لدى الحكومة ١٠٨ مشاريع تجارية أنشأها الشباب. وإضافة إلى ذلك، استفاد أكثر من ٢ ٠٠٠ من العاملين في قطاع الأعمال من خدمات توجيهية متعلقة بقطاع الأعمال.

٣٥ - وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن طريق برنامجه المعني بالتدريب الداخلي لخريجي الجامعات الذي يهدف إلى مساعدة الطلاب على اكتساب خبرة مهنية أولية ضرورية للبحث عن عمل تقديم الدعم التقني والمالي للجنة الوطنية للشباب. ونتيجة لذلك سيتلقى ٣٠٠ من خريجي الجامعات تدريبا على تكنولوجيا المعلومات وعلى مهارات إجراء المقابلات. وإضافة إلى ذلك، تم تحديد ٥٦ مؤسسة من القطاعين الخاص والعام، وكذلك من الجهات الشريكة في التنمية لاستضافة المتدربين.

٣٦ - وشُرع في المنطقة الغربية في سيراليون تنفيذ برنامج يموله برنامج الأغذية العالمي بهدف توظيف ١ ٥٠٠ شخص تتراوح أعمارهم بين ١٩ و ٣٢ عاما في وظائف مؤقتة. وسيتلقى المشاركون أيضا حصصا إعاشية يومية تغطي احتياجات أسر مكونة من ٥ أفراد، وبذلك يرتفع عدد المستفيدين من البرنامج إلى ٧ ٥٠٠ شخص. ويحقق البرنامج التكافؤ في نسب التمثيل بين الذكور والإناث.

جيم - الاتجار غير المشروع بالمخدرات والإجرام المنظم العابر للحدود الوطنية

٣٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصلت أنشطة زراعة القنب العادي وأثّرت سلبيا في الجهود المبذولة لتحقيق الأمن الغذائي. وفي معظم الحالات، يُزرع القنب العادي للاستهلاك المحلي والتصدير إلى البلدان المجاورة. ولم تُضبط أي كميات كبيرة من الكوكايين والهيروين.

٣٨ - وواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون تقديم الدعم لوحدة مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية التابعة للشرطة السيراليونية. وفي آذار/مارس، قامت وحدة مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ونظراؤها في ليبريا بتبادل المعلومات حول أفضل الممارسات وتعزيز علاقات العمل فيما بينها. وكذلك في آذار/مارس، أوقفت الوحدة ، بالاستعانة بالدعم التقني المقدم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، مواطنا فنلنديا مطلوبا بتهم تتعلق بالاحتيال والتهرب الضريبي بمبالغ تقدر بثلاثين مليون يورو. وفي ١٧ أيار/مايو، بناء على التوصيات الصادرة عن مبادرة ساحل غرب أفريقيا، نظم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دورة تدريبية للقضاة حول القضايا البالغة الأهمية المتعلقة بالجريمة المنظمة وكيفية توثيق الأدلة في القضايا المتعلقة بالمخدرات. وتواصل الوحدة توظيف ٥٥ شخصا، منهم ٥٣ يعملون في فريتاون، وموظفان يعملان في مطار لونغي الدولي.

٣٩ - وزار سيراليون فريق تقييم يضم ممثلين عن إدارة الشؤون السياسية ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وإدارة عمليات حفظ السلام، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) في الفترة من ٩ إلى ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وقيّم الفريق أنشطة تنفيذ مبادرة ساحل غرب أفريقيا، وتأثير إغلاق مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤، في الدعم الذي تقدمه البعثة إلى وحدة مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وأجرى الفريق أيضا تقييما لآلية التنسيق بين الشركاء المنفذين والشرطة السيراليونية والسلطات الأخرى المعنية بإنفاذ القانون في البلد. وخلص الفريق إلى أن الوكالات الشريكة لوحدة مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية راضية عن مبادرة ساحل غرب أفريقيا وكيفية تنفيذها في سيراليون.

سادساً - حقوق الإنسان وسيادة القانون

٤٠ - واصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون خلال الفترة المشمولة بالتقرير تنفيذ المسؤوليات التي تنص عليها ولايته ونقلها إلى الشركاء الوطنيين المعنيين وفقا لخطته الانتقالية. وواصل المكتب أيضا تقديم المشورة التقنية في عدد من المجالات المحددة فيما يلي:

ألف - اللجنة الوطنية السيراليونية لحقوق الإنسان

٤١ - نظم المكتب في الفترة من ١٥ إلى ١٨ أيار/مايو في ماكيني (المقاطعة الشمالية) مؤتمرا ودورة تدريبية حول استراتيجيات رصد حقوق الإنسان، بما فيها الحقوق الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، واستراتيجيات الدعوة، بالتعاون مع اللجنة الوطنية السيراليونية لحقوق الإنسان. وعُقدت أيضا في أيار/مايو في كونو وفريتاون برامج تدريبية حول إصلاح السجون لفائدة موظفي شؤون الإصلاحيات وموظفي السجون بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون. وركز البرنامج التدريبي على النتائج التي خلص إليها تقرير صدر حديثا عن المكتب والحكومة بعنوان ''التوعية للحقوق خلف قضبان السجن''. وأتاح البرنامج التدريبي أيضا فرصة لبناء المهارات لموظفي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وستضطلع اللجنة بالمسؤولية عن المهام التي يؤديها المكتب مثل تنظيم وتنسيق أنشطة اللجان المعنية بحقوق الإنسان على مستوى المقاطعات والمشاركة في رئاسة الفريق العامل المعني بحقوق الإنسان ومنتديات العدالة وحقوق الإنسان، والبرنامج الإعلامي المعني بحقوق الإنسان.

باء – الإبلاغ عن المسائل المتعلقة بالمعاهدات الدولية

٤٢ - في حزيران/يونيه ٢٠١٣، قدمت وزارة الخارجية والتعاون الدولي تقرير سيراليون الأولي عن الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان وذلك بمساعدة من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون. وواصل المكتب أيضا العمل بتعاون وثيق مع وزارة الخارجية والتعاون الدولي ووزارة الرعاية الاجتماعية والشؤون الجنسانية وشؤون الطفولة على إعداد التقرير القطري لسيراليون بشأن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

جيم – حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية

٤٣ - في نيسان/أبريل ٢٠١٣، نظم مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون برنامجا لبناء القدرات في إطار مشروع يرمي إلى دعم المنظمة غير الحكومية المحلية المسماة ''الافتخار على قدم المساواة'' ويتعلق برصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي تمس مجموعات المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، والدعوة لمناصرة تلك المجموعات في سيراليون. وعرض البرنامج التدريبي استراتيجيات للدعوة وتوفير الدعم التمويلي لتلك المنظمة التي ستواصل تنفيذ الحملة من أجل حقوق مجموعات المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية في البلد. وشارك في البرنامج التدريبي ما مجموعه خمسون من الناشطين المحليين المناصرين لمجموعات المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، وركز البرنامج على حق الأشخاص ذوي الهوية الجنسانية أو الجنسية المختلفة في التمتع بالحماية والتشجيع بوصفه حقا أساسيا من حقوق الإنسان.

دال – الأحداث والأطفال الجانحون

٤٤ – في نيسان/أبريل ٢٠١٣، أصدر مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والشرطة السيراليونية إجراءات تشغيلية موحدة تتعلق بمعاملة الأحداث والأطفال الجانحين، ودور الشرطة في مكافحة العنف ضد المرأة والأطفال، الذي ما زال يمثل تحديا رئيسيا.

هاء – الأشخاص ذوو الإعاقة

٤٥ – قدم مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون دعما تقنيا للجنة الوطنية المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة من أجل تنظيم حلقة عمل للتخطيط الاستراتيجي عُقدت في فريتاون في ٣٠ أيار/مايو. وأعدّت البعثة أيضا مقترحات رئيسية لإدراجها في الخطة الاستراتيجية التي تضعها اللجنة في مجالات العمالة، والدخل، والتعليم، والرعاية الصحية، والصحة الإنجابية، وسبل كسب الرزق، وطرق الحصول على الخدمات الاجتماعية، والاندماج الاجتماعي، والإدماج، والمشاركة.

واو – زيارة المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد

٤٦ – قدم المكتب دعما بمناسبة قدوم هاينر بيلفلدت، المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحرية الدين أو المعتقد، في زيارة إلى سيراليون في الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٥ تموز/يوليه. والتقى المقرر الخاص بنائب الرئيس وكبار المسؤولين الحكوميين، وكذلك مع مجموعات معنية بالتآخي بين الأديان ومنظمات المجتمع المدني. وسلط المقرر الخاص الضوء على المستوى الإيجابي للتسامح السائد في البلد. وسيقدم تقريره إلى مجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس ٢٠١٤.

زاي – سيادة القانون

٤٧ – واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذ عدد من أنشطة سيادة القانون دعما لعملية توطيد السلام بما في ذلك لتعزيز إمكانية اللجوء إلى القضاء. وفي نيسان/أبريل وآب/أغسطس ٢٠١٣، نظم البرنامج الإنمائي وشريكه الوطني المنفّذ ”منظمة تايماب لنصرة العدالة“، برنامجا تدريبيا موسعا موجها لراصدي أداء المحاكم التابعين لأكثر من ٨٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني حول أدوات استُحدثت في الآونة الأخيرة لرصد أداء المحاكم، واكتساب المهارات اللازمة بصفة مساعدين للشؤون القانونية.

حاء – القضايا الجنسانية

٤٨ – قدمت الأمم المتحدة دعما تقنيا وماليا للنظراء الحكوميين في سياق الاحتفال باليوم الدولي للمرأة في ٨ آذار/مارس. وخلال مراسم الاحتفال، كرر الرئيس كوروما تأكيد التزام حكومته بالمساواة بين الجنسين واستشهد في ذلك بتعيين نساء في عدة مناصب عامة، وبمقترح يرمي إلى استحداث لجنة وطنية للمرأة، وإدراج ركيزة تتعلق بالمسائل الجنسانية في ''برنامج تحقيق الرخاء'' الذي وضعته الحكومة. وأشار الرئيس أيضا إلى وجود حاجة إلى تشريع يكفل المساواة بين الجنسين. وخلال مراسم الاحتفال، قُدّمت إلى الحكومة وإلى المجتمع الدولي ورقة موقف أعدتها مجموعة من المنظمات النسائية تناقش أربعة مواضيع أساسية هي: (أ) المرأة والحوكمة؛ (ب) المرأة والطاقة؛ (ج) المرأة وتنمية المشاريع؛ (د) المرأة والصحة.

٤٩ – وفي يومي ٤ و ٥ نيسان/أبريل نظمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، في ماكيني، حلقة عمل لمدة يومين موجهة للبرلمانيات، وذلك بدعم من فريق الأمم المتحدة المتخصص في الشؤون الجنسانية. وركز التدريب على تعزيز قدرة البرلمانيات على تقييم مشاريع القوانين البرلمانية والتفاعل مع دوائرهن الانتخابية وكذلك على تعزيز مراكزهن بوصفهن مثالا يحتذى.

٥٠ – وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعما للشرطة السيراليونية لوضع الصيغة النهائية للإجراءات التشغيلية الموحدة والمبادئ التوجيهية لإدارة الحالات الفردية من أجل التعامل مع الجرائم الجنسية التي تُحال على وحدة دعم الأسرة التابعة للشرطة السيراليونية. وبدأ في ٢٩ تموز/يوليه تنفيذ برنامج لتدريب المدربين في هذا المجال لفائدة ٢٥ ضابط شرطة، ومن المقرر تنظيم دورات تدريبية إضافية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

٥١ – وفي تموز/يوليه، أعلن الرئيس كوروما عن بدء تنفيذ استراتيجية للحد من حمل المراهقات، وذلك في سياق أنشطة الاحتفال باليوم العالمي للسكان. ووُضعت هذه الاستراتيجية بدعم تقني قدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان، الذي يعمل أيضا في إطار شراكة مع مجلس السكان بهدف إعداد برنامج ''المبادرة المعنية بشؤون المراهقات'' بهدف دعم الجهود التي تبذلها الحكومة للتعامل مع المسائل المتعلقة بالمراهقات. وفي الوقت نفسه، شرع صندوق الأمم المتحدة للسكان في إجراء مناقشات مع برنامج الأغذية العالمي حول مسألة توفير مواد تغذوية للأمهات المراهقات في إطار ''المبادرة المعنية بشؤون المراهقات''.

سابعا – التعاون الإقليمي

٥٢ – في ٣ حزيران/يونيه، أعلنت حكومة سيراليون أن ينغا، وهي بلدة تقع في المنطقة الشرقية لسيراليون وتحتلها القوات المسلحة الغينية منذ عام ١٩٩٩، قد أصبحت منطقة

مترعة السلاح وفقا للاتفاق المبرم في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢ بين حكومتي غينيا وسيراليون. وأعلنت الحكومة أيضا أن القوات المسلحة الغينية قد سحبت بالفعل أفرادها وأعتدتها من المنطقة. وأعادت القوات المسلحة لجمهورية سيراليون والقوات المسلحة الغينية تفعيل الدوريات العسكرية على جانبي الحدود في المنطقة التابعة لكل منهما.

٥٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عُقدت ثمانية اجتماعات للوحدات المشتركة المعنية بأمن الحدود وبناء الثقة، نظمها اتحاد نهر مانو بمساعدة مالية من صندوق بناء السلام وبدعم تقني من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون. وأتاحت الاجتماعات تعزيز التفاعل فيما بين المجتمعات المحلية الحدودية في سيراليون وليبريا وغينيا، وساعدت على تعزيز أنشطة مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وانتشار الأسلحة. ونظم اتحاد نهر مانو أيضا خمس حلقات عمل لبناء القدرات موجهة للوكالات العاملة في القطاع الأمني في ليبريا وغينيا وسيراليون.

ثامنا - ترتيبات الأمم المتحدة في المرحلة الانتقالية

ألف - المسؤوليات البرنامجية

٥٤ - واصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون وضع تفاصيل الترتيبات اللازمة لنقل مسؤولياته البرنامجية إلى الفريق القطري للأمم المتحدة وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين. وستقوم صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها ذات الصلة بتقديم الدعم إلى وسائط الإعلام، بما في ذلك هيئة الإذاعة والتلفزيون في سيراليون ومفوضية وسائط الإعلام المستقلة، والصناعات الاستخراجية، وكذلك برامج بناء القدرات والتعاون مع المجتمع المدني. كما سيعكف المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري أيضا على وضع استراتيجية شاملة للاتصالات تشمل الفترة الانتقالية للأمم المتحدة وما بعدها. وقد جرت صياغة ثلاث وثائق برنامجية من أجل توفير أساس متين لمواصلة تقديم الدعم إلى الحكومة أثناء وبعد إعادة نقل المسؤوليات من بعثة الأمم المتحدة السياسية إلى فريق الأمم المتحدة القطري، وفقا لمجالات الولاية التي حددها القرار ٢٠٩٧ (٢٠١٣).

١ - عملية مراجعة الدستور

٥٥ - بناء على طلب من حكومة سيراليون، قامت بعثة مشتركة من إدارة الشؤون السياسية والبرنامج الإنمائي بزيارة سيراليون في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وأجرت البعثة المشتركة مناقشات مع الحكومة وأصحاب المصلحة ذوي الصلة بشأن نطاق المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة إلى عملية مراجعة الدستور. وفيما بعد وقّعت الأمم

المتحدة والحكومة وثيقة مشروع شاملة في ١٨ تموز/يوليه. وتبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع ٤,٢ مليون دولار، ستسهم الحكومة بحوالي ٢٦ في المائة منها. وقد تعهد الاتحاد الأوروبي وإدارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة بملء الفجوة المالية. ويهدف هذا المشروع، الذي يديره البرنامج الإنمائي، إلى كفالة وجود عملية شفافة وشاملة للجميع تُفضي إلى اعتماد دستور يحظى بالقبول الكامل لدى شعب سيراليون. وسوف يسهم أيضا في تعزيز قدرة لجنة مراجعة الدستور على النهوض بالعملية، وإتاحة الخدمات البحثية والقانونية، في جملة أمور. وتُتوخى استراتيجية متينة للاتصال والتوعية للعملية، فضلا عن حملة للتثقيف المدني يقودها المجتمع المدني. وفي السياق نفسه، سيواصل المكتب، إلى حين إغلاقه، تيسير الحوار السياسي لعملية مراجعة الدستور، بعدة وسائل منها دعم مشاركة الجهات الفاعلة من غير الدول، ولا سيما الأحزاب السياسية وجماعات النساء والشباب، فضلا عن الزعماء التقليديين والدينيين، وذلك عن طريق برنامج يموله صندوق بناء السلام.

٢ - برنامج إصلاح قطاع الأمن

٥٦ - زار فريق تقييم مشترك بين البرنامج الإنمائي وإدارة عمليات حفظ السلام سيراليون في الفترة من ٢٣ آذار/مارس إلى ١٠ أيار/مايو عام ٢٠١٣ في إطار مهمة صياغة البرامج لدعم قطاع الأمن في سيراليون بالتشاور مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين ذوي الصلة، وذلك في إطار التخطيط الانتقالي للمكتب، وبناء على توصية محددة لبعثة الأمم المتحدة للتقييم الفني في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وفي وقت لاحق وضع المكتب والبرنامج الإنمائي وإدارة عمليات حفظ السلام اللمسات الأخيرة على وثيقة برنامجية، مع التركيز على دعم الأمم المتحدة لقطاع الأمن في العامين التاليين. ويهدف البرنامج إلى تعزيز التنسيق فيما بين الوزارات التنفيذية والإدارات والوكالات، فضلا عن استعراض الإطار التشريعي للشرطة من أجل تعزيز عملية تحديث القوة. وتشمل النواتج المتوخاة ما يلي: (أ) تحسين المهنية من أجل زيادة فعالية تقديم الخدمات؛ (ب) تعزيز آليات الخفارة المجتمعية التي تلبي احتياجات الجمهور؛ (ج) تعزيز الحوكمة والرقابة والتنسيق في قطاع الأمن؛ (د) تحسين أمن الحدود لتعزيز السلامة العامة.

٥٧ - ويستند البرنامج إلى المبدأ القائل إن الأمن أساسيٌ للتنمية، ويقضي بالنقل السلس لأنشطة المكتب المتصلة بالشرطة والأمن إلى البرنامج الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، العاملة في الميدان، من أجل تفادي الثغرات الجوهرية خلال المرحلة الانتقالية. وفي الوقت نفسه، واصل المكتب العمل بالتعاون الوثيق مع الشركاء الوطنيين والدوليين ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، بشأن العملية

الانتقالية في قطاع الأمن. وتشمل الخطوات المقبلة في هذا الصدد وضع الصيغة النهائية لالتزامات تمويل هذا البرنامج.

٣ - برنامج منع نشوب النزاعات

٥٨ - سوف يتم الانتهاء قريبا من وضع برنامج لمنع نشوب النزاعات يرتكز على الجهود التي يبذلها المكتب من أجل تعزيز آليات الوساطة المحلية وتعزيز الحوار وتقديم المساعدة. ويشمل المستفيدون مؤسسات وطنية هامة، بما في ذلك لجنة تسجيل الأحزاب السياسية واللجنة الوطنية من أجل الديمقراطية والمجلس الوطني لرؤساء القبائل، فضلا عن الجمعيات السياسية لمختلف الأحزاب. ويكمل البرنامج عملية مراجعة الدستور، ويشمل اعتمادات من أجل إنشاء آليات للإنذار المبكر في ١٤٩ مشيخة في سيراليون، فضلا عن تقديم الدعم إلى الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز الإدماج السياسي. ويهدف البرنامج أيضا إلى تسخير المساهمات الإيجابية للسلطات التقليدية، والالتزام بمدونات السلوك ذات الصلة. ويولي البرنامج الأولوية للمجموعات النسائية لكي تصبح الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة في منع نشوب النزاعات وتسويتها.

٥٩ - وتجري حاليا مناقشة ترتيبات تمويل البرنامج مع الجهات المانحة والشركاء المحتملين ذوي الصلة. وسيكون الإشراف على البرنامج إحدى المسؤوليات الرئيسية لمستشار السلام والتنمية الذي سيدعم المنسق المقيم للأمم المتحدة بعد إغلاق المكتب.

٤ - حقوق الإنسان وسيادة القانون

٦٠ - تضطلع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، كما ذكر سابقا، تدريجيا بعدد كبير من المهام التي يضطلع بها قسم حقوق الإنسان بالمكتب. وسيُغلق هذا القسم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ويتوقع نشر مستشار لشؤون حقوق الإنسان في مكتب المنسق المقيم بحلول مطلع عام ٢٠١٤. وسيعزز مستشار شؤون حقوق الإنسان أيضا التعاون المستمر بين اللجنة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وسيواصل البرنامج الإنمائي تقديم الدعم إلى اللجنة في مجال سيادة القانون.

٥ - الفريق التوجيهي للمرحلة الانتقالية

٦١ - يشارف تحديد خريطة الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي إلى سيراليون على الانتهاء، ولا سيما فيما يتعلق بنقل المهام المتبقية التي يقدمها المكتب حاليا، على النحو الذي طلبه مجلس الأمن، وبعد مشاورات جرت بين حكومة سيراليون والشركاء الدوليين، وفريق الأمم

المتحدة القطري. وتوضح الخريطة مسؤوليات المكتب الحالية التي صدر بها تكليف، وتقارنها بالكيانات البديلة المحتملة التي ستتولى المسؤوليات المتبقية.

باء – الترتيبات الإدارية

١ – المسائل المتعلقة بملاك الموظفين

٦٢ – دُرست عملية انسحاب المكتب بعناية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، للسماح بتنفيذ من تنفيذ ما تبقى من مسؤوليات بموجب الولاية. وأُغلقت وحدة الطيران في ٣١ آذار/مارس، تلاها قسم المؤسسات الديمقراطية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وسيتم إغلاق قسم حقوق الإنسان في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، في حين سيتواصل العمل في مكتب ممثلي التنفيذي، وقسم الشؤون السياسية وتوطيد السلام، ووحدة الشرطة والأمن، حتى ٣١ آذار/مارس عام ٢٠١٤، مع إجراء تخفيضات مناسبة وتدريجية في أعداد الموظفين. وسيتم إغلاق قسم دعم البعثة في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٤.

٦٣ – وفي ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، بلغ إجمالي قوام موظفي المكتب ٦٨ فردا، منهم ٣٢ موظفا دوليا و ٢٨ موظفا وطنيا و ٨ من متطوعي الأمم المتحدة. وسيتواصل تقليص البعثة حتى ٣١ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠١٣.

٢ – خطة التصفية

٦٤ – وضع المكتب خطة، بالتعاون مع إدارة الدعم الميداني، لتصفية جميع أصول البعثة المنقولة وغير المنقولة، وفقا لسياسات وإجراءات الأمم المتحدة ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، سوف تُشحن المعدات المملوكة للوحدات، من خلال خطة أولية للتصرف في الأصول، إلى بعثات أخرى، أو تتاح لوكالات الأمم المتحدة، أو يتم التصرف فيها عن طريق البيع التجاري للجمهور، أو التبرع بها للحكومة، حسب الاقتضاء. وستكتمل هذه المهام في موعد لا يتجاوز ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤.

تاسعا – ملاحظات

٦٥ – أثني على شعب وحكومة سيراليون على التقدم الكبير المحرز في مجال توطيد السلام منذ نهاية الحرب الأهلية، وخاصة خلال الفترة قيد الاستعراض. ويشق البلد بتؤدة الطريق المؤدي إلى الاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، مع الاستمرار في تعزيز المؤسسات الديمقراطية وانتشار الهياكل الأساسية.

٦٦ - ومما يبعث على التفاؤل التوقعات الاقتصادية الإيجابية لسيراليون وآفاق نموها المستمر. ومع ذلك، يساورني القلق إزاء العدد المتزايد من المنازعات على الأراضي بين الكيانات التجارية والمجتمعات المحلية. وإذا لم تعالج هذه المنازعات بشكل صحيح، فإنها يمكن أن تؤدي إلى نشوء مزيد من التوترات الطائفية ذات العواقب الأوسع نطاقا على الاقتصاد والنظام العام. ولذلك، أرحب بالمقترحات التي تنظر فيها الحكومة والشركاء الآخرون من أجل معالجة هذه المسألة. والأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لمساعدة الحكومة في هذه الجهود.

٦٧ - وأشعر بالتفاؤل إزاء التقدم المحرز في النهوض بعملية مراجعة الدستور في ظل إنشاء لجنة مراجعة الدستور، وأثني على الرئيس كوروما على دوره القيادي في هذا الصدد. فمراجعة الدستور أمر حيوي لتوطيد السلام. ويعد تشكيل لجنة مراجعة الدستور، مع تمثيل واسع النطاق للغاية، نقطة البداية في كفالة الإنصات لجميع أبناء سيراليون وأخذ آرائهم في الحسبان في هذا المسعى الهام. وأدعو الأحزاب السياسية وأصحاب المصلحة الآخرين في سيراليون إلى أن تضع المصالح الوطنية فوق كل الاعتبارات الأخرى خلال عملية المراجعة، التي تمثل فرصة لإعادة النظر في دور المؤسسات الديمقراطية في سيراليون ودعمها، وتعزيز سيادة القانون والعدالة والحكم الرشيد، وضمان التقدم الاجتماعي والاقتصادي والسلام الدائم في البلد. وأحث شركاء سيراليون الدوليين على مواصلة تقديم ما يلزم من الدعم التقني والمالي لهذه العملية.

٦٨ - وأرحب أيضا بالتزام الرئيس كوروما بعدم التسامح مطلقا مع الفساد، فضلا عن الجهود التي يبذلها البلد من أجل التصدي لهذا التهديد. وتشكل مكافحة الفساد أساسا للحكم الرشيد وعنصرا حيويا لبناء ثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية. كما أدعو لجنة مكافحة الفساد إلى مواصلة الحملة التي تشنها، وأحث الشركاء على تقديم الدعم القوي إلى اللجنة.

٦٩ - وألاحظ تزايد التوترات والمنازعات فيما بين الأحزاب التي تواجهها بعض الأحزاب السياسية في سيراليون، وأحث قيادة تلك الأطراف على تسوية خلافاتها سلميا عن طريق الحوار لمصلحة الأطراف ومن أجل بناء الديمقراطية المتعددة الأحزاب في البلد. وأدعو جمعيات الشباب والجمعيات النسائية في سيراليون إلى مواصلة العمل بصفة منابر لبناء التلاحم الوطني.

٧٠ - ويتماشى نقل مسؤوليات البعثة ذات الصلة إلى فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الوطنيين والدوليين مع التقدم الذي أحرزه البلد. وتتم إجراءات النقل وفقا للخطة الانتقالية. وتسير ترتيبات الانسحاب الكامل للمكتب على الطريق الصحيح، وذلك بهدف ضمان عدم ظهور ثغرات نتيجة لانسحابه في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤.

٧١ - ومن الضروري، في الوقت نفسه، استمرار المساعدة المقدمة من الشركاء الدوليين لسيراليون من أجل تكملة الجهود الوطنية الرامية إلى التغلب على التحديات المتبقية أمام تحسين مستويات المعيشة، وإتاحة فرص الحصول على الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى، فضلا عن الحد من البطالة. وفي هذا الصدد، أحث الشركاء في التنمية على سد الثغرات في التمويل التي حددها المكتب من أجل تنفيذ استراتيجية سيراليون الثالثة للحد من الفقر، المعروفة باسم برنامج تحقيق الرخاء (٢٠١٣-٢٠١٨). ومن الحيوي أيضا زيادة الدعم المقدم إلى فريق الأمم المتحدة القطري من خلال عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٧٢ - ومن المهم أن تواصل لجنة بناء السلام، أثناء استعراض عملها مع سيراليون من أجل تقليص دورها في المستقبل، الاضطلاع بدور تكميلي هام في دعم الحكومة، وبرنامج تحقيق الرخاء، وذلك بالتنسيق الوثيق مع العملية الانتقالية بالأمم المتحدة. وما زلت أشجع لجنة بناء السلام على المساعدة في الحفاظ على الدعم الدولي من أجل سيراليون، وأن تشارك في بذل الجهود لحشد الموارد من أجل معالجة جزء من العجز على أساس تقاسم التكاليف، بعدة وسائل منها صندوق بناء السلام.

٧٣ - وفي الختام، أود أن أشكر الرئيس كوروما وحكومته على تعاونهما المستمر مع الأمم المتحدة. كما أعرب عن امتناني لشركاء سيراليون الإنمائيين على ما قدموه من مساعدة بالغة الأهمية لعملية بناء السلام في البلد. وأخيرا، أود أن أشكر ممثلي التنفيذي، السيد ينس آندرس توبيرغ - فراندزن، وموظفي المكتب، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، فضلا عن الشركاء الدوليين والإقليميين الآخرين، على ما قاموا به من عمل وما أبدوه من تفان في تنفيذ ولاية المكتب.